دور جامعة الدول العربية في تعزيز الأمن القومي العربي

(مداخلة في احتفالية الذكرى 6 لتأسيس المعهد)

أ. د. ناصر زيدان- استاذ العلوم السياسية والقانون الدولي العام بالجامعة اللبنانية/ كاتب وباحث في العلاقات الدولية/ رئيس وحدة الدراسات السياسية والاستراتيجية في المعهد العالمي للتجديد العربي

2025/6/28

تؤكد التجارب كما الرؤى التي تتناول موضوع الأمن القومي– أو الوطني – للشعوب والأمم، وجوب وجود إطار يمكن من خلاله ابتداع الوسائل، وتوفير الإمكانيات، ووضع الآليات العملية لتحقيق هدف حماية المكونات من الأخطار الخارجية، أو من المخاطر الداخلية المُتأتية من تدخلات خارجية. وفي سياق احتفاليتنا المخصصة لمناقشة كل ما يتعلق بالأمن القومي العربي، والتبصرُ وصولاً الى تقديم مُحددات حديثة؛ يمكن التأكيد على صعوبة الوصول الى صيغة تنظيمية معاصرة في الوقت الراهن لمواكبة التحديات، ولكن الفرصة مؤاتية لتطوير دور الجامعة العربية وآليات عملها لتحقيق هذه الغاية، طالما أنها إطار قومي موجود، ويضمّ بعضويته كافة الدول العربية المستقلة.

يمكن اعتبار قرارات قمة شرم الشيخ في العام 2015 والتي تضمنت إنشاء قوات عربية مشتركة، أو جيش عربي موحد، لمواجهة أي تحديات وجودية؛ أساساً للبناء عليها، وتوليف منظومة عسكرية متناسقة، ومتماسكة، وعصرية، يمكنها التعاطي بمرونة وبواقعية وبشفافية مع الأحداث ذات الصلة، وفقاً لآلية قانونية تتجاوز كل المعوقات الناتجة عن التباين بالرأي، او الاختلافات التفصيلية، وهذه القوة لا تخضع لأي اعتبارات فيها حسابات وطنية او جهوية، ولا يحركها سوا الخطر الداهم الذي يواجه الأمة، بما في ذلك التعدي على التراب الوطني لأي دولة عضو في الجامعة. وللجيش العربي الموحد قوة سيادية في أماكن انتشاره، لا تخضع لأهواء وخيارات الدولة المتواجد على أرضها، طالما هي عضو في الجامعة، ولا يتدخل هذا الجيش بالشؤون الداخلية لهذه الدولة على الاطلاق.

هناك تجارب يمكن الاستفادة منها في هذا السياق، لا سيما لناحية اتخاذ قرار التدخُل، ومنسوب المساهمة المالية في موازنة الجيش، وفي عدد افراده وكوادره، وفي آلية قيادته. ومن هذا التجارب: طريقة عمل الناتو على سبيل المثال. ويمكن لهذه القوة المشتركة أن تبني شبكة علاقات وتنسيق مع منظومات خارجية، لا تتعارض أهدافها مع مآلات الأمن القومي العربي. وفي نفس

الوقت لا ترتبط بأي خيارات خارجية ثابتة قد تتعارض أحياناً مع أهداف انشاء القوة، خصوصاً في مجال مصادر التسليح ومنظومات القيادة.

تنتهي ولاية الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في 30 سبتمبر/ أيلول القادم، والجامعة في وضعية لا تُحسد عليها، بينما الأوضاع العربية تحتاج لتعاون وتنسيق أكثر من أي وقتٍ مضى، نظراً للمخاطر الكبيرة التي تواجه الدول العربية، خصوصاً بعد الحرب التي حصلت بين ايران وإسرائيل بين 13 و24 حزيران/يونيو، ولأن العصر فرض استخدام نمطيات للعمل المشترك، تختلف تماماً عن النمطية التي اعتمدتها الجامعة منذ تأسيسيها في 22 مارس/ آذار 1945.

تأسست جامعة الدول العربية قبل ولادة منظمة الأمم المتحدة بعدة أشهر منذ أكثر من ثمانين عاماً، في ظل أجواء حماسية عربية، طالبت بإنشاء "اتحاد عربي" في البداية، لكن التدخلات الخارجية– لاسيما البريطانية– كَبَحَت إندفاع التيارات القومية، وشجَّعت الدول المؤسسة خلال اجتماعهم الأول في مدينة الإسكندرية المصرية على تأجيل اعلان الاتحاد، والقبول بتأسيس جامعة تنسيقية، تعمل على تقريب وجهات النظر بين الدول العربية الأعضاء، بإنتظار ظروف مناسبة أكثر لتنفيذ مشروع شراكة اتحادية فاعلة.

ميثاق جامعة الدول العربية وبروتوكول الإسكندرية، ووثائق المعاهدات المشتركة– لا سيما الدفاعية والثقافية والاقتصادية– بقيت ضمن الخطوط العامة التي تُنشِد التضامن والتعاون، من دون تفعيل جدي وكامل ومُلزِم، وكذلك كان الأمر في المجالس والصناديق والمنظمات المتخصصة في المجالات النقابية والمالية والأمنية والقضائية، وفي مجال حقوق الانسان والشؤون الإنسانية. وقد اقتصر نشاط هذه الوحدات المشتركة على التنسيق وتبادل الرؤى، او تنظيم الخلافات على أقل تقدير.

هل يمكن تطوير الجامعة لتخرج من الدور التنسيقي إلى الدور الموحّد، أو الاتحادي، وتكون دعامة أساسية للأمن القومي العربي المُهدَّد من كلِ حدبٍ وصوب؟

تناقلت وسائل اعلام مُتعددة رغبة بعض الدول العربية الفاعلة في اجراء مداورة في تولّي منصب الأمين العام للجامعة، بينما جرى العرف أن يكون المنصب من حصة مصر دولة المقرّ، وهذا الأمر انطبق على تونس عندما استضافت مكاتب الجامعة بين العام 1979 والعام 1990، بعد تعليق عضوية مصر بسبب توقيعها اتفاقية سلام مع إسرائيل، من دون التنسيق مع دول الجامعة. والرغبة لا تخفِ نوايا ضد الدور المصري، بقدر ما تحمل طموحات يمكنها تفعيل العمل العربي المشترك، وربما الوصول به الى مستويات تتلاءم مع تحديات العصر. والأمر في هذا السياق لا يتعلّق بتبديل مراكز الإستقطاب العربي على الاطلاق، والدور المصري كان وما زال متقدماً، لكن بعض التغيير قد

يُحدث حركية تخرج العمل من البيروقراطية الثقيلة، وتنفض الغبار الإدارية عن كاهل الأمين العام كموقع سياسي من الطراز الرفيع– قيل أن مصر رشحت له هذه المرة رئيس الوزراء مصطفى مدبولي- وتعطي صلاحيات تشغيلية واسعة لنائب الأمين العام.

لكن المطروح اليوم ليس تفعيل العمل التنسيقي والإداري فقط، بل استغلال المناسبة والتحولات السياسية الهائلة، لإجراء تعديلات جوهرية على ميثاق الجامعة، وتحويلها إلى إطار اتحادي يفرض مقاربات تشريعية وإدارية وأمنية ودفاعية وعدلية موحدة، ويرفع منسوب العمل العربي المشترك إلى مستوياتٍ جديدة، قد لا تصل إلى الوضعية الاندماجية التي تعمل بموجبها الدول الأوروبية، لكنها تُخرِج التعاون البيني العربي من مستنقع المجاملات والحَذر، إلى مساحات تعاون فعلي، تستفيد منه الدول العربية برمتها، من دون أن يشكّل خطراً على الخصوصيات الوطنية التي تتميّز بها كل دولة من دول الجامعة.

ولعلَّ المُستوجبات التي تفرض الارتقاء بالعمل العربي المشترك إلى مستويات جديدة؛ هو التحدي الأمني، مع وجود انكشاف عسكري كبير، تستغله إسرائيل لتنفيذ مخططاتها المسمومة في فلسطين، وعلى مساحة الدول المجاورة لها، من دون أي رادع. وقادة التطرُّف اليميني في إسرائيل؛ تجاوزوا كل الحدود في عدوانهم، ولم يتورعوا في استخدام التجويع والتنكيل والطرد والقتل العمد، في استباحة غير مسبوقة لكل القيم والأعراف، وفي تحدٍ سافر للقوانيين الدولية ذات الصلة، لا سيما منها مندرجات اتفاقيات جنيف للعام 1949 التي تتحدث عن حماية المدنيين الواقعين تحت الاحتلال، أو الذين يعيشون وسط ساحات الحروب.

والأمن القومي العربي مُهددٌ من كلِ حدبٍ وصوب، وسط هذا الهياج المُخيف في العلاقات الدولية، بينما الإمكانيات المالية والتسليحية العربية متوافرة، ولديها خيارات واسعة لتحقيق شيء من التوازن مع العدوان الإسرائيلي، أو مع كل مَن يُضمِر شراً للدول العربية. ولا بد من تطوير معاهدة الدفاع العربي المشترك للعام 1950، بحيث يتم تشكيل جيش دفاعي عربي له صلاحيات تنفيذية، تختلف عن صلاحيات الجيوش الوطنية، ويمكنه التدخل بقرار من مجلس الجامعة، في الحالات التي تتعرَّض لها الممرات الاستراتيجية العربية للخطر، وفي حالة العدوان السافر الذي قد تواجهه أي دولة عضوة في الجامعة.

ولا بد من اخراج التباينات العربية– العربية، أو الصرعات المحورية والحروب الداخلية من المربع الذي تتعطل معه الإرادة العربية المشتركة، فالخلافات البينية مسألة واقعية، وهي موجودة عند كل التكتلات القارية او الجهوية في العالم، وما بين الدول الأوروبية من تباينات، يفوق بمرات عديدة ما هو موجود على الساحة العربية، لكن المصلحة القومية العليا، لها الأولوية على الاعتبارات الوطنية

التفصيلية. وتحصين الأمن القومي العربي بمقومات دفاعية مختلفة؛ قدرٌ لا بد من مواجهته، ولا يمكن لأي استراتيجية دفاعية وطنية أن تواجه بمفردها التحديات الأمنية العصرية، في ظل الحروب الباردة او الساخنة التي تجري داخل الساحات العربية، او في محيطها.

أمام الواقع العربي فرصةٌ متميِّزة لتحقيق شيء من التضامن الفعلي، والتغييرات الهائلة التي حصلت في الأشهر الأخيرة ساعدت في إزالة بعض العوائق من أمام مسيرة العمل المشترك. والمخاطر تفرض مواجهة موحدة بالحد الأدنى. اما التلهي بالخلافات والتباينات التفصيلية التي لن تنتهي؛ لا تعفِ أحد من المسؤولية، وأي عوامل قوة للوضع العربي العام، يعطي قوة لكل الدول الأعضاء في الجامعة. وقد أثبتت الوقائع أن القدرات الناعمة العربية التي تعتمد على الموارد البشرية وعلى الثروات المالية، وعلى النفط والغاز والمعادن، إضافة لأهمية تأثير الموقع الجغرافي؛ قادرةٌ على احداث الفرق، والحفاظ على المقدرات العربية، وفرض الحلول العادلة لأزمات المنطقة، لا سيما تسوية القضية الفلسطينية، ووقف جنوح العدوان الإسرائيلي المتفلّت.